

ملخص تنفيذي

المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026

تقييم التشريعات لفرص عمل
أفضل ونمو أشمل



ملخص تنفيذي

المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026

يمكن الحصول على هذا الكتاب وعلى أي محتوى مرتبط به أو أي تحديثات لاحقة من خلال الرابط التالي:

<https://hdl.handle.net/10986/44315>.

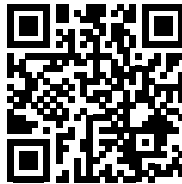


مستودع البحوث القابلة لإعادة النسخ

<https://reproducibility.worldbank.org>

حزمة إعادة نسخ هذا التقرير متاحة في مستودع البحوث القابلة لإعادة النسخ من خلال
الرابط التالي: المستودع متاح على الرابط:

<https://reproducibility.worldbank.org/catalog/459>.



قم بمسح الرمز للاطلاع على جميع العناوين في هذه السلسلة.

ملخص تنفيذي

المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026



تقييم التشريعات لفرص عمل
أفضل ونمو أشمل

يتضمن هذا الدليل الملخص التنفيذي لتقرير *Women, Business and the Law 2026: Benchmarking Laws for Jobs and Inclusive Growth* (doi: 10.1596/3-2277-4648-1-978). وتتوفر نسخة من التقرير النهائي بصيغة PDF على الموقع <https://openknowledge.worldbank.org/> و <http://documents.worldbank.org/>، ويمكن طلب نسخ مطبوعة من الموقع www.amazon.com. يرجى استخدام النسخة النهائية من التقرير لأغراض الاستشهاد وإعادة الإنتاج والتعديل والاقتباس.

2026 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي

1818 H Street NW, Washington, DC 20433

هاتف: 202-473-1000؛ موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

نشر البنك الدولي هذا التقرير أصلاً باللغة الإنجليزية بعنوان: *Women, Business and the Law 2026: Benchmarking Laws for Jobs and Inclusive Growth*

في عام 2026. وفي حالة وجود أي تباين، يعتد بالنسخة الأصلية للنص الإنجليزي.

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تمثل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس إدارته التنفيذية، أو الحكومات التي يمثلونها.

ولا يضمن البنك الدولي دقة أو اكتمال أو تداول البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، كما لا يتحمل أي التزام فيما يخص استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو الإجراءات أو الاستنتاجات المبينة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والروابط / الحواشي والمعلومات الأخرى المبينة في هذا العمل أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد لهذه الحدود أو قبولها. ولا يعني الاستشهاد بأعمال من تأليف آخرين أن البنك الدولي يقر الآراء التي يعبر عنها هؤلاء المؤلفون أو محتوى أعمالهم.

وليس بهذا التقرير ما يشكل أو يعتبر قيداً على الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحو محدد وصريح.

الحقوق والأذن



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي: (CC BY 3.0) <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo> وبموجب هذا الترخيص يحق لك نسخ أو توزيع أو تعديل هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسب العمل إلى المؤلف – يرجى الاستشهاد بهذا العمل على النحو التالي: البنك الدولي. 2026. "تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026: وضع معايير مرجعية للقوانين من أجل خلق الوظائف وتحقيق النمو الشامل للجميع"، دليل الملخص التنفيذي، البنك الدولي، الترخيص: ترخيص المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO.

الترجمات – عند ترجمة هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذه الترجمة ليست من عمل البنك الدولي، وينبغي ألا تعتبر ترجمة رسمية له. ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

التعديل – في حالة تعديل هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذا تعديل لعمل أصلي للبنك الدولي. ووجهات النظر والآراء المعبر عنها في التعديل تقع مسؤوليتها على عاتق كاتب التعديل وحده. وهي غير معتمدة من البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث – البنك الدولي لا يملك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مكون أو قسم يملكه طرف ثالث متضمن في هذا العمل بحقوق هؤلاء الأطراف. وتقع مخاطر أي دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا كنت ترغب في إعادة استخدام أحد مكونات هذا العمل، فإن مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على تصريح لإعادة الاستخدام أو الحصول على تصريح من صاحب حقوق الملكية يقع على عاتقك وحدك. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

وجميع الاستفسارات بشأن الحقوق والترخيص، يجب أن توجه إلى مكتب الناشر بالبنك الدولي. بريد الكتروني:

World Bank Publications, The World Bank Group

1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA, pubrights@worldbank.org

الغلاف والتصميم الداخلي: لورين جونسون، وحدة الحلول المؤسسية العالمية، البنك الدولي.

المحتويات

1	ملخص تنفيذي
1	زيادة فرص وصول المرأة إلى الوظائف
5	الرسائل الرئيسية الثلاث لإصدار المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026
11	خريطة طريق للعمل والمضي قدماً
12	الملحق ES.A الدرجات الواردة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026
19	ملاحظة
19	المراجع
الإطار	
3	الإطار ES.1 تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون: معيار مجموعة البنك الدولي لسد الفجوات الاقتصادية بين الجنسين.
الأشكال	
2	ES.1: ترتبط قوانين المساواة بزيادة مشاركة النساء في العمل وامتلاكهن للمشروعات التجارية ومشاركتهن في الحياة السياسية، إلى جانب تقليص الفجوة بين الجنسين في معدلات المشاركة في القوى العاملة
4	1.1.BES: تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون: تقييم الحقوق الاقتصادية للمرأة عبر ثلاث ركائز و10 موضوعات
5	ES.2: المتوسطات العالمية تكشف عن فجوات كبيرة في الحقوق القانونية للمرأة فيما يخص المشاركة الاقتصادية
6	3. ES: تُسجل أدنى مستويات المساواة القانونية بين المجموعات وفي المناطق التي ترتفع فيها نسبة النساء الملتحقات بالقوى العاملة
7	ES.4: زيادة المساواة القانونية تعني تعزيز الأنظمة الداعمة ودعم تنفيذ القوانين
9	ES.5: الأطر القانونية أقوى من الأنظمة الداعمة والتصورات عن تنفيذ القوانين فيما يتعلق بمعظم موضوعات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون
10	ES.6: في الفترة 2023-2025، أصدر 68 اقتصاداً في جميع المناطق إصلاحات تهدف إلى تحقيق المساواة القانونية بين الجنسين
الجدول	
12	ES.A.1: الدرجات الواردة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026



ملخص تنفيذي

زيادة فرص وصول المرأة إلى الوظائف

تعد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي أحد أقوى محفزات الوظائف والإنتاجية والنمو، رغم أنها لا تزال غير مستغلة بالكامل. فالوظائف تسهم في تحقيق ما هو أكثر من الدخل: إنها تحدث تحولاً في حياة الأفراد، وتوسع الفرص، وتعزز قوة المجتمعات. وتذكر إستراتيجية البنك الدولي المتعلقة بالوظائف أن توفير وظائف أكثر وأفضل أجراً يمثل عنصراً محورياً في إنهاء الفقر والمضي نحو تحقيق الرخاء المستدام والشامل. إلا أن أي اقتصاد لن يتمكن من بلوغ هذه الرؤية إذا استمرت العوائق القانونية وتلك المتعلقة بالسياسات في تقييد نصف مواهبه وإمكاناته.

تتعدى هذه المشاركة كونها مجرد مسألة إنصاف؛ إنها مسألة نمو اقتصادي. عندما تُمكن النساء من العمل، وتأسيس المشاريع، وتولي أدوار قيادية، تصبح الاقتصادات أكثر تنافسية وابتكاراً وجاهزية لتحقيق نمو مستدام (كوبيريس وتيغنيير 2016؛ وغولدرغ وآخرون 2025؛ وأوستري وآخرون 2018). كما أن الشركات التي تضمن تكافؤ الفرص للنساء تتسم بقوة الأداء (أرفانيتيس وآخرون 2022؛ وفرناندو وآخرون 2020). وتعمل أسواق العمل على تخصيص المواهب بشكل أكثر كفاءة، مما يؤدي إلى ارتفاع جودة الوظائف (كوبيريس وتيغنيير 2016؛ وهسيه وآخرون 2019؛ وأوستري وآخرون 2018). إن إزالة العوائق أمام النساء تفتح المجال لإطلاق مخزون كبير من رأس المال البشري الذي يدعم خلق المزيد من الوظائف.

مما لا شك فيه المخاطر الاقتصادية كبيرة للغاية. وتشير التقديرات العالمية إلى أن تقليص الفجوات بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة قد يؤدي إلى زيادات في إجمالي الناتج المحلي تتراوح بين 15% و20% في العديد من الاقتصادات، مع تحقيق أكبر المكاسب في المناطق التي يواجه فيها عمل النساء أكبر القيود (فيوراتي وآخرون 2024؛ وغولدرغ وآخرون 2025؛ وبينينغز 2022). ولا تُعتبر هذه توقعات مجردة، بل تعكس العوائد الملموسة للنمو عند استفادة

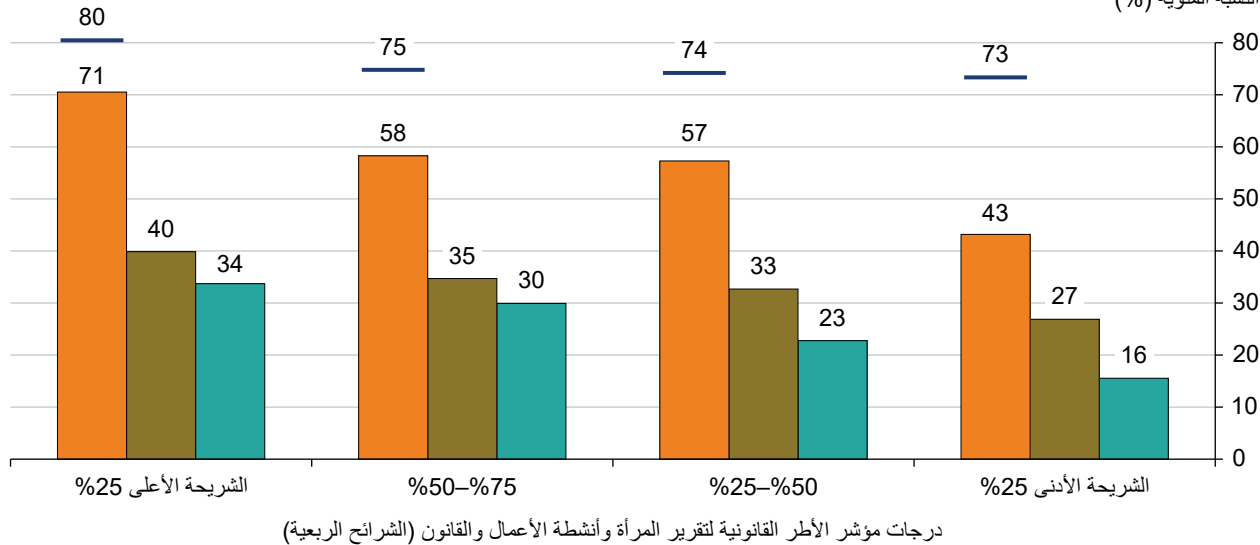
تتوفر حزمة قابلة لإعادة النسخ لهذا الكتاب في مستودع البحوث القابلة لإعادة النسخ عبر الرابط التالي:
<https://reproducibility.worldbank.org/catalog/459>

الاقتصادات من إمكانات القوى العاملة بالكامل. وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون: إذ يوضح كيف تؤثر البيئات القانونية والمؤسسية في الفرص المتاحة للمرأة، وكيف يمكن لإزالة العوائق القانونية والمتعلقة بالسياسات التي تحد من مشاركة المرأة الاقتصادية أن تؤدي إلى مساعدة الاقتصادات على خلق وظائف أكثر، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق نمو مستدام وشامل.

إن الاقتصادات التي تطبق عدداً أكبر من القوانين التي تعزز تكافؤ الفرص تُظهر باستمرار تحقيق نتائج أفضل للمرأة في العديد من جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية. وتكشف بيانات جديدة من تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون أن الاقتصادات التي تتبنى مثل هذه القوانين تشهد معدلات أعلى لمشاركة المرأة في القوى العاملة، حيث يزيد معدل مشاركة النساء في الاقتصادات التي تحقق أعلى 25% على مؤشر الأطر القانونية بمقدار 28 نقطة مئوية مقارنة بالاقتصادات التي تقع ضمن أدنى 25%. وفي الوقت ذاته، تقل الفجوة بين معدلات مشاركة الرجال والنساء في القوى العاملة بما يزيد على 20 نقطة. ولا تتحقق هذه المكاسب على حساب الرجال؛ إذ ترتفع معدلات مشاركة الرجال في القوى العاملة أيضاً مع تزايد المساواة القانونية، مما يوضح أن المساواة توسع نطاق الفرص ولا تقتصر على إعادة توزيعها فحسب. كما تسهم زيادة المساواة أمام القانون في تعزيز ريادة الأعمال والقيادة النسائية. ففي الاقتصادات التي تتسم قوانينها بمزيد من المساواة، تزداد بدرجة كبيرة احتمالية مشاركة النساء في ملكية الشركات، ويزداد تمثيلهن في البرلمانات الوطنية بأكثر من ضعفين، مما يعكس كيف تسهم الأطر القانونية القوية في تغيير الأعراف وتعزيز صوت المرأة وفتح الآفاق أمامها للقيادة في مجال الأعمال والحياة العامة (راجع الشكل ES.1).

الشكل ES.1: ترتبط قوانين المساواة بزيادة مشاركة النساء في العمل وامتلاكهن للمشروعات التجارية ومشاركتهن في الحياة السياسية، إلى جانب تقليص الفجوة بين الجنسين في معدلات المشاركة في القوى العاملة

النسبة المئوية (%)



■ نسبة الشركات التي تشارك النساء في ملكيتها

■ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات

■ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة، للفئة العمرية 15-64 سنة

المصادر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (2026)، البنك الدولي، <https://wbi.worldbank.org/en/wbi-data>؛ وقاعدة بيانات مسوح مؤسسات الأعمال (2025-2022)، البنك الدولي، <https://www.enterprisesurveys.org/en/data>؛ وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (2022-2024)، البنك الدولي، <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>.

تؤكد هذه النتائج على نقطة رئيسية وهي أن القوانين والسياسات لها أهمية بالغة. وخلال العقد القادم، سينضم 1.2 مليار شاب حول العالم إلى القوى العاملة، نصفهم من الفتيات. وفي حال عدم اتخاذ إجراءات فورية، ستمنع ملايين الشباب من الحصول على وظائف، وستدفع الاقتصادات ثمناً باهظاً. فعندما تتمتع النساء بحقوق قانونية مساوية لما يتمتع به الرجال، فإن الاقتصادات تطلق العنان للمواهب، وتعزز الإنتاجية، وتوفر المزيد من الوظائف الأفضل. ولذلك، فإن تعزيز القوانين والسياسات لا يشكل أولوية لتحقيق المساواة بين الجنسين فحسب، بل يُعد إستراتيجية اقتصادية تسعى الاقتصادات من خلالها إلى زيادة فرص العمل، وتعزيز التنافسية والابتكار، وتسريع النمو طويل الأمد.

يُعد إصدار المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026 أداة تشخيصية توضح أين تكون الفجوات القانونية بين الجنسين وتوجه الاقتصادات نحو الإصلاحات اللازمة. هذا الإصدار هو الإصدار الحادي عشر في سلسلة دراسات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون. ويقدم هذا الإصدار مقاييس جديدة لمتابعة التقدم العالمي نحو المساواة القانونية بين الجنسين في 190 اقتصاداً، مع تحديث البيانات الخاصة بعشرة موضوعات تتعلق بمشاركة المرأة في الاقتصاد، وذلك بإضافة الإصلاحات القانونية التي أجريت منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 (راجع الإطار ES.1).

الإطار ES.1 تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون: معيار مجموعة البنك الدولي لسد الفجوات الاقتصادية بين الجنسين.

يواصل إصدار المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026 توسيع نطاقه بما يتجاوز قياس القوانين، ويعزز إطاره لقياس البيئة المواتية للفرص الاقتصادية للمرأة بناءً على ثلاث ركائز: الأطر القانونية، والأطر الداعمة، والتصورات عن تنفيذ القوانين (انظر الشكل (BES.1.1)).

تقيس الركيزة الأولى، وهي الأطر القانونية، مدى المساواة في الحقوق المتعلقة بعمل المرأة وريادة الأعمال والقيود الصريحة المفروضة عليها في هذا الشأن. أما الركيزة الثانية، الأطر الداعمة، فتبحث السياسات والمؤسسات وآليات الوصول إلى العدالة والبرامج والخدمات وأنظمة البيانات التي تدعم تنفيذ القوانين. وتعتمد الركيزة الثالثة، التصورات عن تنفيذ القوانين، على آراء الخبراء حول كيفية إنفاذ السلطات العامة عملياً لكل من القوانين والحقوق التي تقيسها الأطر القانونية. ويوضح مبدأ المساواة في الأجر عن العمل متساوي القيمة كيفية تناول هذا الحق نفسه عبر الركائز الثلاث. وتقيم الأطر القانونية ما إذا كان القانون ينص على المساواة في الأجر عن العمل متساوي القيمة، مما يرسخ هذا الحق في التشريعات الملزمة. وتبحث الأطر الداعمة في وجود التدابير أو الآليات الضرورية للمرأة لممارسة هذا الحق، مثل الإجراءات التي تكفل شفافية الأجور أو الآليات الرسمية لدعم إنفاذ قواعد المساواة في الأجور. وتجمع التصورات عن تنفيذ القوانين آراء الخبراء حول مدى تطبيق السلطات العامة للتشريعات الخاصة بالمساواة في الأجور عملياً على أرض الواقع، بما في ذلك التعامل مع الانتهاكات وتطبيق القانون بشكل ثابت.

بالنسبة لكل واحدة من الركائز الثلاث، يتم قياس 10 موضوعات رئيسية تتعلق بالمشاركة الاقتصادية للمرأة: السلامة، والتنقل، والعمل، والأجور، والزواج، والوالدية، ورعاية الطفل وريادة الأعمال، والأصول، والمعاش التقاعدي. وتتيح أربعة مؤشرات، بعضها يتكون من أسئلة استقصاء متعددة، بيانات حول كل موضوع.

يجمع تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون البيانات من خلال ثلاثة استبيانات متخصصة تُرسل إلى أكثر من 20 ألف خبير متخصص في 190 اقتصاداً، معتمداً على شبكة عالمية موسعة من المستجيبين. ويتم التحقق من جميع الإجابات المقدمة وفقاً للقوانين المعمول بها، والمصادر الحكومية الرسمية، والبروتوكولات الموحدة لضمان الدقة، وقابلية المقارنة، والشفافية. وتعكس بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026 القوانين والسياسات المعمول بها من 2 أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2025.

الإطار ES.1 تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون: معيار مجموعة البنك الدولي لسد الفجوات الاقتصادية بين الجنسين. (تكملة)

الشكل BES.1.1 تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون: تقييم الحقوق الاقتصادية للمرأة عبر ثلاث ركائز و10 موضوعات



4 مؤشرات لكل موضوع

10 موضوعات لكل ركيزة

40 مؤشراً لكل ركيزة

120 إجمالي المؤشرات

المصدر: فريق تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026.

يتضمن إصدار المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026 سلسلة من الابتكارات المنهجية التي تعزز الدقة وقابلية المقارنة ومدى ملائمة السياسات. وتشمل هذه الابتكارات دمج المؤشرات الحالية وتحسينها، وإضافة مؤشرات جديدة ترصد الأولويات الناشئة والأخذة في الظهور على مستوى السياسات، واعتماد درجات جزئية لبعض المؤشرات المختارة لتعكس على نحو أفضل الفروق الدقيقة في البيانات القانونية وبيانات السياسات وللاعتراف بالتقدم المحرز على نحو تدريجي. ولضمان قياس متوازن عبر الموضوعات والركائز، تشمل كل ركيزة الآن عدداً متساوياً من المؤشرات، مما يضمن أن جميع الجوانب المتعلقة بالحقوق الاقتصادية للمرأة تسهم بشكل متنسق في الدرجة الكلية للاقتصاد. وعلى الرغم من أن هذا التنقيح قد يؤثر على المواقع النسبية لبعض الاقتصادات مقارنة بغيرها، فإنه لا يغير التقييم الأساسي للقوانين أو السياسات أو المؤسسات القائمة، ولا يقلل من الإصلاحات أو المكاسب المسجلة سابقاً.

علاوة على ذلك، ومن أجل زيادة إمكانية مقارنة البيانات المتعلقة بتصورات تنفيذ القوانين، يطبق تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون أسلوب السيناريوهات القصيرة والافتراضية التي تهدف إلى توحيد الإطار المرجعي، حيث يُطلب من الخبراء تقييم مجموعة من هذه السيناريوهات قبل الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بتصوراتهم عن مدى تنفيذ القوانين في اقتصاداتهم. ويهدف هذا النهج إلى مواءمة الاستجابات في سياقات متنوعة، مما يجعل البيانات المتعلقة بتصورات تنفيذ القوانين أكثر دقة لتحليلات عالمية وإقليمية ومقارنة بين الاقتصادات. للحصول على مزيد من التفاصيل حول منهجية تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، يُرجى الرجوع إلى دليل المنهجية الخاص بالتقرير (البنك الدولي 2026).

الرسائل الرئيسية الثلاث لإصدار المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026

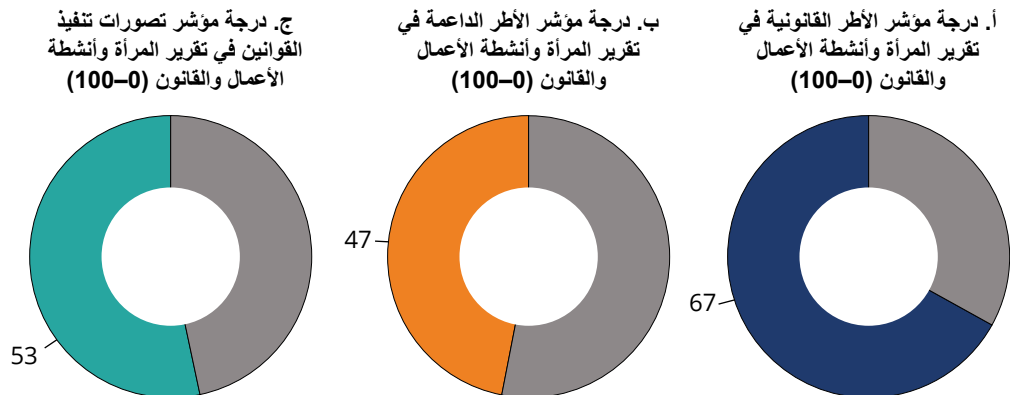
إن العوائق التي تحول دون مساهمة المرأة الكاملة في تحقيق النمو والازدهار والرخاء أعلى بكثير مما كان يعتقد سابقاً. وحتى إذا تم تطبيق القوانين المقررة على المستوى العالمي على نحو كامل، فلن تتمتع النساء إلا بحوالي ثلثي الحقوق التي يتمتع بها الرجال. وتشير البيانات الحديثة إلى أن هذه القوانين تُطبق بنحو النصف فقط. ويحدد تقرير 2026 ثلاث نقاط رئيسية تُبرز مواضع الفجوات القانونية القائمة، وكيفية رؤية الخبراء لحال المرأة على أرض الواقع، وأين تحقق الاقتصادات تقدماً.

1. لا تزال الحقوق القانونية للمرأة في المشاركة الكاملة في الاقتصاد غير مكتملة وغير متكافئة بين الاقتصادات، سواء من حيث القوانين أو كيفية تطبيقها

عبر الركائز الثلاث لإصدار المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026، تكشف النتائج عن اختلال ملحوظ بين القوانين المتساوية، والأنظمة المصممة لتطبيقها وإنفاذها. وقد بلغ متوسط الدرجة العالمية على مؤشر الأطر القانونية في التقرير 67 من 100، مما يبرز الفجوة الكبيرة بين المعايير القانونية الحالية والهدف المنشود لتحقيق المساواة في الحقوق بموجب القانون (راجع الشكل ES.2). ولم تحقق أي من الاقتصادات البالغ عددها 190 التي شملتها دراسة عام 2026 كامل المساواة الاقتصادية والقانونية للمرأة.

تظهر النتائج على مؤشر الأطر القانونية وجود فجوة كبيرة. وحتى في المجالات التي تُطبق فيها قوانين المساواة بين الجنسين، يعتمد الاقتصاد العالمي على أنظمة ناقصة ويعاني من ضعف في تنفيذ القوانين، مما يؤدي إلى فجوة مستمرة بين القانون والممارسة على أرض الواقع. يبلغ المتوسط العالمي على مؤشر الأطر الداعمة 47، وهو ما يعني أن أقل من نصف السياسات والمؤسسات وآليات الوصول إلى العدالة والبرامج والخدمات وأنظمة البيانات اللازمة لدعم ممارسة المرأة لحقوقها موجود ومطبق فعلاً. وتؤدي التصورات عن ضعف تنفيذ الحقوق القانونية إلى زيادة تفاقم الثغرات في التنفيذ. ويبلغ المتوسط العالمي لدرجة مؤشر التصورات عن تنفيذ القوانين 53، مما يشير إلى أن حقوق المرأة لا تُصان إلا جزئياً. علاوة على ذلك، لم يسجل أي اقتصاد أكثر من 90 فيما يتعلق بهذه الركيزة. ويشير الخبراء إلى ضعف أو عدم اتساق تنفيذ

الشكل ES.2: المتوسطات العالمية تكشف عن فجوات كبيرة في الحقوق القانونية للمرأة فيما يخص المشاركة الاقتصادية



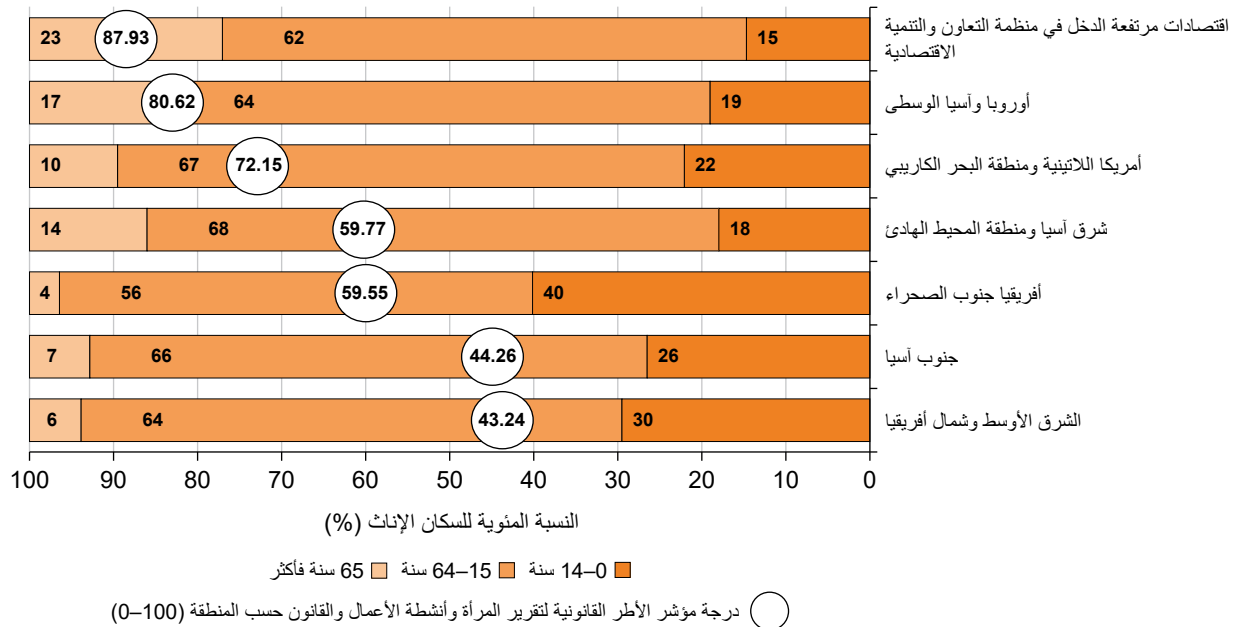
المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (2026)، البنك الدولي، <https://wbl.worldbank.org/en/wbl-data>.

ملاحظة: تعكس اللوحتان أ و ب متوسط الدرجات العالمية عبر العينة الكاملة المكونة من 190 اقتصاداً؛ بينما تظهر اللوحة ج متوسط الدرجات العالمية في عينة فرعية مكونة من 178 اقتصاداً تتوفر عنها بيانات تخص التصورات عن تنفيذ القوانين المرتبطة بتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026.

قوانين المساواة بين الجنسين، مما يعكس محدودية الثقة بمدى فاعلية حماية الحقوق التي تعتمد عليها هذه القوانين. ولكن في الحالات التي لا تزال فيها القوانين التقييدية موجودة، يشير الخبراء إلى أن هذه القوانين تُنفذ عموماً، مما يحد من مشاركة المرأة الاقتصادية. ويبرز هذا التناقض نتيجة حاسمة: وجود الحق القانوني لا يضمن تحقيقه، بينما تستمر الأحكام التمييزية في إلحاق الضرر بالمرأة. فهي تؤثر على القرارات اليومية، وتقيّد الفرص، وتستمر في التأثير على قدرة المرأة على العمل والتملك والمشاركة الكاملة في الاقتصاد.

تكشف الأنماط السكانية عن مصدر إضافي للقلق، وذلك لأن المناطق التي تتميز بأعلى نسب من الفتيات والشابات الملتحقات بالقوى العاملة، مثل أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هي أيضاً المناطق التي تشهد أكبر العوائق القانونية أمام الفرص الاقتصادية للمرأة (راجع الشكل 3. ES). وبقدر ما تواجه هذه المناطق ضغوطاً غير مسبقة لخلق الوظائف، تظل القوانين تقيّد قدرة ملايين الشابات على العمل والكسب وتأسيس الأعمال والشركات. إن إصلاح هذه القوانين من شأنه أن يفتح إمكانات اقتصادية هائلة، ويوسع المعروض من اليد العاملة، ويعزز المكاسب والمزايا الديموغرافية التي تحتاجها هذه المناطق بشدة. في المقابل، في الاقتصادات التي تشهد تزايداً في أعداد السكان المسنين، مثل الاقتصادات مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) واقتصادات شرق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى، فإن تحقيق النمو المستدام مستحيل دون الاستفادة الكاملة من مهارات المرأة ومشاركتها في العمل. ومن دون إصلاحات قانونية تظل إمكانات المرأة غير مستغلة.

الشكل 3. ES: تُسجّل أدنى مستويات المساواة القانونية بين المجموعات وفي المناطق التي ترتفع فيها نسبة النساء الملتحقات بالقوى العاملة



المصادر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (2026) (WBL)، البنك الدولي، <https://wbi.worldbank.org/en/wbi-data>؛ قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (2024)، البنك الدولي، <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>.

ملاحظة: استناداً إلى البيانات السكانية لنحو 189 اقتصاداً من مؤشرات التنمية العالمية لعام 2024. يُظهر الشكل نسبة الإناث في كل فئة عمرية ممثلة، محسوبة بقسمة عدد الإناث في نطاق عمري محدد في منطقة معينة أو مجموعة دخل معينة على إجمالي عدد الإناث في تلك المنطقة أو مجموعة الدخل. في هذا الشكل (كما هو الحال في جميع ثنائيات التقرير)، لا تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أفغانستان وباكستان وتتبع التصنيف الإقليمي السابق للبنك الدولي.

2. على الرغم من أن تعزيز الحقوق القانونية يرتبط عادة بتطبيق أفضل للقوانين، فإن فجوة كبيرة لا تزال قائمة بين القانون والتطبيق العملي

يكشف متوسط الدرجات العالمية لمؤشرات الأطر القانونية، والأطر الداعمة، والتصورات عن تنفيذ القوانين عن وجود فجوات كبيرة في تطبيق وتنفيذ القوانين. وفي المتوسط، تسجل الاقتصادات درجات أقل بنحو 20 نقطة في الأطر الداعمة مقارنة بالأطر القانونية، وأقل بنحو 14 نقطة في التصورات عن تنفيذ القوانين (راجع الشكل ES.2). وعلى الرغم من هذه الفجوات الواضحة في تطبيق القوانين وتنفيذها التي تشير إليها الدرجات، فإن الركائز الثلاث مترابطة مع بعضها البعض: عندما تكون القوانين أقوى، تكون آليات التطبيق والتنفيذ أقوى أيضاً (راجع الشكل ES.4). وتظهر مؤشرات الأطر القانونية والأطر الداعمة ارتباطاً واضحاً فيما بينها: كلما أصبحت القوانين أكثر مساواة، زادت قوة النظم الداعمة

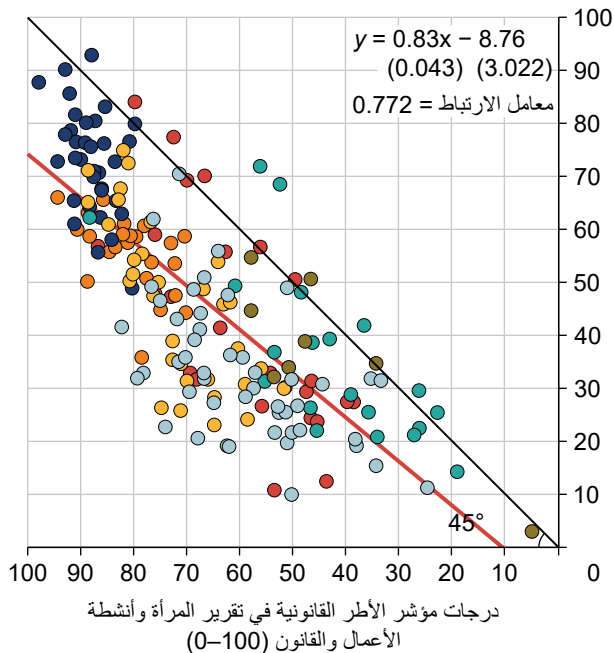
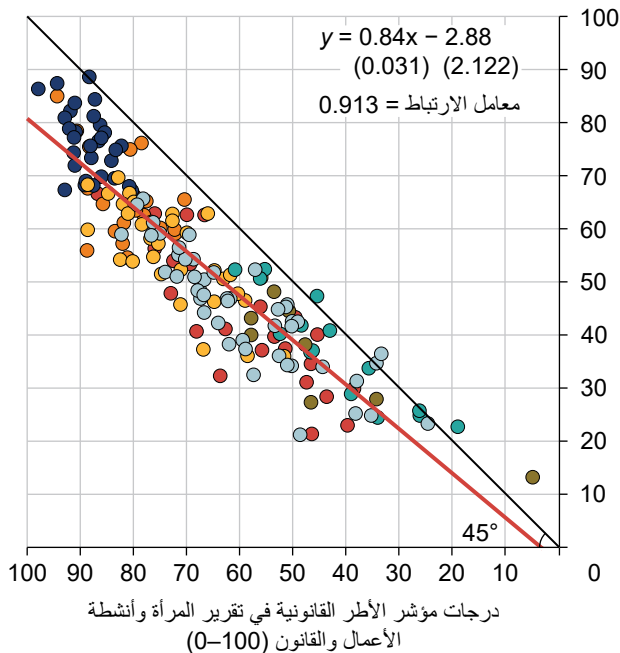
الشكل ES.4: زيادة المساواة القانونية تعني تعزيز الأنظمة الداعمة ودعم تنفيذ القوانين

ب. درجات مؤشر تصورات تنفيذ القوانين ومؤشر الأطر القانونية في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون

أ. درجات مؤشر الأطر الداعمة ومؤشر الأطر القانونية في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون

درجات مؤشر تصورات تنفيذ القوانين في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (0-100)

درجات مؤشر الأطر الداعمة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (0-100)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (2026)، البنك الدولي، <https://wbl.worldbank.org/en/wbl-data>.

ملاحظة: تشير كل نقطة في كل لوحة من الشكل إلى اقتصاد واحد. ويتضمن الشكل خط 45 درجة (أسود) في كل لوحة لتسهيل المقارنة؛ كما يتضمن خط اندحار مناسباً (أحمر).
تؤخذ معاملات الانحدار في العلاقات الموضحة في اللوحتين ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%، وفي كل لوحة تظل العلاقة الإحصائية بين المؤشرين إيجابية وذات دلالة إحصائية بعد ضبط نصيب الفرد من الدخل في السنة الأخيرة المتاحة بعد عام 2020. ولا ينبغي تفسير هذه العلاقة على أنها علاقة سببية. وقد تم رفض الاعتبار الذي أجري بشأن العلاقة في كل لوحة والمتعلق بأن المعامل يساوي 1، عند مستوى دلالة 5%، ما يشير إلى عدم وجود علاقة مباشرة بنسبة 1:1. ويُستجَل معامل الارتباط بين الدرجتين ضمن معادلة الانحدار. ويظهر التباين بين خطوط الانحدار والخط 45 درجة في اللوحتين أنه على الرغم من وجود ارتباط إيجابي، فإن زيادة بمقدار نقطة واحدة في درجة اقتصاد ما في مؤشر الأطر القانونية لتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون ترتبط بزيادة قدرها 0.83 نقطة في درجة مؤشر الأطر الاقتصادية، وزيادة قدرها 0.84 نقطة في درجة مؤشر تصورات تنفيذ القوانين ضمن التقرير. وفي هذا الشكل (كما في التقرير كله)، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تشمل أفغانستان وباكستان وتستخدَم تصنيف البنك الدولي الإقليمي السابق.

(راجع الشكل ES.4، اللوحة أ). ومع ذلك، فإن درجات الأطر الداعمة أقل من درجات الأطر القانونية في جميع الاقتصادات تقريباً. وعلى الرغم من وجود ترابط واتساق، فإن التكافؤ غير متحقق: إذ يظهر أداء معظم البلدان أفضل فيما يتعلق بالقوانين مقارنة بالآليات التي تجعلها فعالة. وينطبق هذا النمط أيضاً عند مقارنة الأطر القانونية بالتصورات عن تنفيذ القوانين. وتُظهر الدرجات على مؤشرات الأطر القانونية والتصورات عن تنفيذ القوانين ارتباطاً واضحاً، مما يشير إلى أن الاقتصادات التي لديها قوانين أكثر مساواة بين الجنسين تميل أيضاً إلى تنفيذها بصورة أفضل (راجع الشكل ES.4، اللوحة ب). فمع كل زيادة نقطة واحدة في درجة بلد ما على مؤشر الأطر القانونية، ترتفع درجته على مؤشر التصورات عن تنفيذ القوانين بحوالي 0.84 نقطة، مما يؤكد أن الأنظمة القانونية الأقوى ترتبط باستمرار بمستويات أعلى من تنفيذ القوانين. وتقع معظم البلدان أسفل خط 45 درجة في اللوحة ب من الشكل، حيث تكون التصورات عن تنفيذ القوانين أقل من مستوى المساواة القانونية. ويبين هذا أن حقوق المرأة في الواقع أضعف بكثير مما تعكسه القوانين المدونة.

إن الآثار واضحة: سد الفجوة في الحقوق الاقتصادية للمرأة يحتاج إلى أكثر من مجرد إصلاحات قانونية. ولكي تتحول المساواة في الحقوق إلى فرص متكافئة ومتساوية وعادلة، ينبغي للحكومات الاستثمار في الأطر الداعمة وضمان تنفيذ قوي، بحيث تتحول المساواة في حقوق المرأة إلى فرص متكافئة وعادلة على أرض الواقع.

3. تختلف الحقوق القانونية للمرأة على مدى حياتها الاقتصادية، ومع ذلك فإن الإصلاحات تتقدم في المجالات التي تشتد فيها الحاجة إليها.

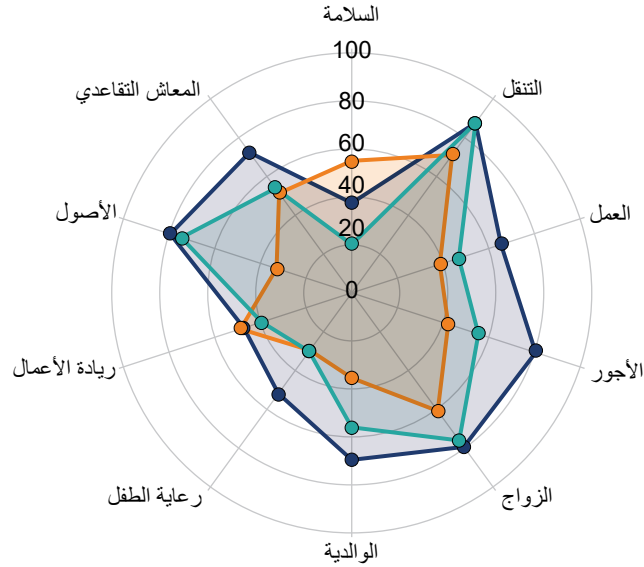
تواجه النساء حماية غير متساوية في جميع مراحل حياتهن الاقتصادية. وعادةً ما تحقق الاقتصادات أداءً أفضل ضمن ركيزة الأطر القانونية مقارنة بأدائها في ركائز الأطر الداعمة والتصورات عن تنفيذ القوانين في جميع الموضوعات باستثناء السلامة وريادة الأعمال. وفيما يتعلق بالسلامة، غالباً ما تتخذ الحكومات تدابير وإجراءات تنفيذية لتوفير الحماية الفورية والدعم للناجيات من العنف ضد النساء.

تشمل هذه التدابير اعتماد خطط العمل الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، وتوفير خدمات صحية ونفسية، أو إنشاء ملاجئ وخطوط اتصال ساخنة. وهذه التدخلات ذات طابع عملي ويتم تنفيذها عادةً عبر السياسات والمؤسسات بدلاً من التشريعات. ومن ثم، فإن الأطر الداعمة يمكنها توفير حماية تركز على الناجيات بشكل أسرع مقارنة بالإصلاح القانوني الشامل، حتى وإن كانت الحماية القانونية لا تزال غير مكتملة. وفي السياق نفسه، فيما يخص ريادة الأعمال، تعتمد الحكومات غالباً على إجراءات السياسات والتدابير الإدارية بدلاً من العمل التشريعي وحده. ويمكن أن تشمل هذه التدابير إستراتيجيات وطنية لتعزيز ريادة الأعمال النسائية، ونشر بيانات دون الإفصاح عن هوية المصدر مصنفة حسب نوع الجنس، بالإضافة إلى إنشاء برامج دعم عملية لتوسيع وصول النساء إلى التمويل والخدمات التجارية وخدمات إنشاء الشركات وتأسيس الأعمال. ويظهر الأداء الأقوى عبر الركائز فيما يتعلق بالتنقل والزواج، حيث أزلت الإصلاحات القيود الصريحة حول حركة المرأة وولايته على نفسها. وأدنى النتائج ظهرت في موضوعات السلامة وريادة الأعمال ورعاية الطفل (راجع الشكل ES. 5).

تظل السلامة واحدة من الموضوعات الأدنى تسجيلاً للدرجات بين الاقتصادات، حتى بين أقواها على مستوى العالم. وفي الاقتصادات مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لا تزال القوانين التي تتناول العنف ضد النساء غير مكتملة، حتى في تلك الاقتصادات التي تتميز بقوة في الأبعاد القانونية الأخرى، حيث لا يتسق تنفيذ القوانين باستمرار مع الضمانات القانونية. وهذا يشير إلى إخفاق عالمي في بناء الأسس اللازمة لحماية سلامة النساء.

كما يظهر ضعف الأداء بين الاقتصادات في موضوع ريادة الأعمال، حيث تؤدي العوائق القانونية المستمرة التي تعوق الوصول إلى الائتمان والأسواق إلى تراجع الأداء. ويمكن للنساء في معظم أنحاء العالم تأسيس وتشغيل منشآت الأعمال على قدم المساواة مع الرجال تقريباً، لكن البيئة الداعمة لا تزال غير متوازنة، وتشهد فجوات كبيرة في تنفيذ القوانين. وتسجل الاقتصادات مرتفعة الدخل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية درجات أعلى عبر الركائز الثلاث لريادة الأعمال، مما يشير إلى أن التنفيذ القوي لحقوق المرأة الاقتصادية في ريادة الأعمال يظهر بشكل أوضح في الاقتصادات التي تتمتع بقدرة مؤسسية أكبر.

الشكل ES.5: الأطر القانونية أقوى من الأنظمة الداعمة والتصورات عن تنفيذ القوانين فيما يتعلق بمعظم موضوعات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون



- درجة الأطر القانونية في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (0-100)
- درجة الأطر الداعمة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (0-100)
- درجة تصورات تنفيذ القوانين في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (0-100)

المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (2026)، البنك الدولي، <https://wbl.worldbank.org/en/wbl-data>.

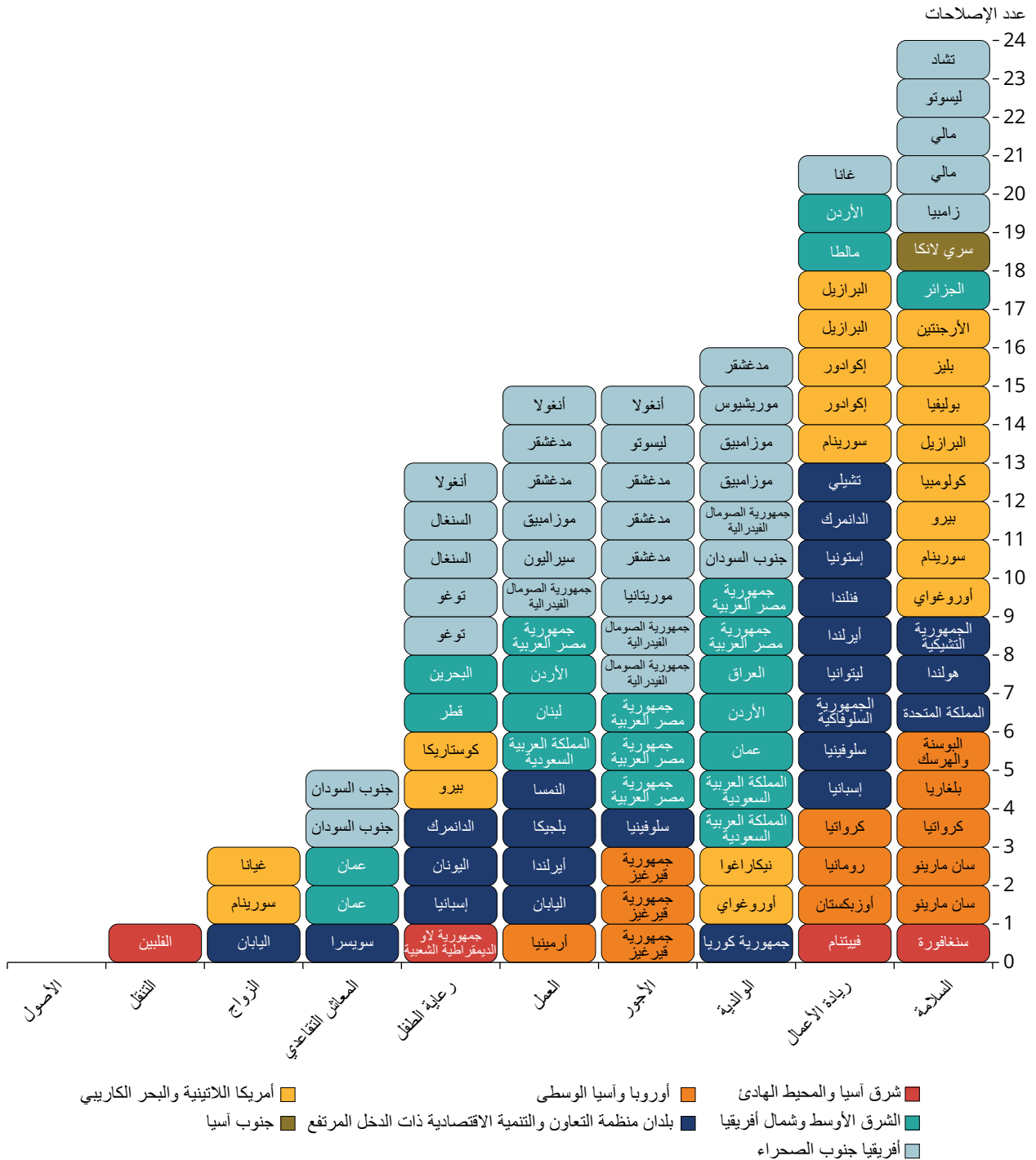
ملاحظة: يوضح الشكل متوسط درجات الموضوعات في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون. تشمل العينة الفرعية 178 اقتصاداً تتوفر عنها بيانات بشأن التصورات عن تنفيذ القوانين في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026.

تمثل رعاية الأطفال نقطة ضعف عالمية حرجية في مرحلة منتصف دورة حياة المرأة، حيث تضطر النساء عادة إلى الموازنة بين العمل وتقديم الرعاية. والفجوات عبر الركائز الثلاث كبيرة في جميع المناطق وعلى كافة مستويات الدخل، وفي الاقتصادات منخفضة الدخل لا يتوفر سوى نحو 1% فقط من الأطر الداعمة اللازمة. وتشير تقيييمات الخبراء إلى أن تنفيذ قوانين رعاية الأطفال يحقق أقل من ثلث إمكاناته الكاملة عالمياً.

يتجاوز ضعف الأداء بين الاقتصادات في مختلف الموضوعات مصالح النساء وحدهن: فهو يشير أيضاً إلى تحديات اقتصادية وديموغرافية هيكلية. ويتركز النمو السكاني في المناطق التي تشهد أدنى مستويات الحماية القانونية والمؤسسية وحماية تنفيذ القوانين، وخاصة في مناطق أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما نقاط الضعف المتعلقة بالسلامة، ورعاية الطفل والوالدية، والأصول، وريادة الأعمال فهي تحد من قدرة هذه المناطق على تحويل النمو الديموغرافي إلى مكاسب اقتصادية. إن تعزيز الأداء في المجالات التي تشملها هذه الموضوعات سيُتيح لصناع السياسات تهيئة بيئة داعمة للأعداد المتزايدة من الشباب الداخلين إلى سوق العمل، مما يساهم في تحويل النمو الديموغرافي إلى نمو اقتصادي واسع النطاق وشامل للجميع.

وعلى الرغم من القيود والعوائق القانونية المستمرة، شهد العامين الماضيين أيضاً زخماً للإصلاح في المجالات التي تواجه فيها النساء أكبر العقبات والعوائق. وفي الفترة من 2 أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2025، أقر 68 اقتصاداً شملت الدراسة في جميع المناطق 113 إصلاحاً قانونياً، مما عزز المساواة بين الجنسين عبر العديد من أبعاد القانون (راجع الشكل ES. 6). وشمل هذا النشاط معظم الموضوعات تقريباً، ووقع حيثما دعت الحاجة الماسة إليه. وصدر

الشكل ES.6: في الفترة 2023-2025، أصدر 68 اقتصاداً في جميع المناطق إصلاحات تهدف إلى تحقيق المساواة القانونية بين الجنسين



المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (2026)، البنك الدولي، <https://wbl.worldbank.org/en/wbl-data>.

ملاحظة: في هذا الشكل (كما هو الحال في جميع ثنايا التقرير)، لا تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أفغانستان وباكستان، وتتبع التصنيف الإقليمي السابق للبنك الدولي.

أكبر عدد من الإصلاحات في موضوعي السلامة وريادة الأعمال، وهما الموضوعان اللذان حصلت الاقتصادات فيهما على أدنى الدرجات على مؤشر الأطر القانونية، تلتهما موضوعات الودية، والأجور، والعمل، ورعاية الطفل، والمعاش التقاعدي، والزواج، والتنقل. ولم تُسجل أي إصلاحات في موضوع الأصول خلال هذه الفترة.

لقد عززت هذه الإصلاحات مجتمعة الحماية القانونية، ووسّعت نطاق الإجازة الودية، ورفعت معايير رعاية الأطفال، وعززت المساواة في الحقوق في موضوعات ريادة الأعمال والزواج، مما قلل الحواجز والعوائق الرئيسية أمام العمل وممارسة الأعمال ومكّن النساء من المشاركة بشكل أكبر في الحياة الاقتصادية. ومع ذلك، شهدت التغييرات القانونية بعض الانتكاسات: في الفترة ما بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 وأكتوبر/تشرين الأول 2025، سنت ستة اقتصادات قوانين أدت إلى تراجع الحماية في سبعة من موضوعات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

سجلت جمهورية مصر العربية ومدغشقر وجمهورية الصومال الفيدرالية وعمان والأردن وجمهورية قبرغيز أكبر تقدم على مستوى الاقتصادات.¹ كما حققت مصر الريادة عالمياً من خلال إزالة القيود والعوائق المفروضة على عمل المرأة ليلاً وفي الوظائف التي تعتبر خطيرة، وفرض المساواة في الأجر عن العمل متساوي القيمة، وتوسيع نطاق الإجازة الودية مدفوعة الأجر، وتطبيق ترتيبات عمل مرنة. وألغت مدغشقر القيود والعوائق المفروضة على الوظائف الخطيرة وفي عدد من القطاعات الاقتصادية، وعززت التشريعات المتعلقة بالمساواة في الأجر وعدم التمييز في التوظيف، وسنت قوانين حول العمل عن بعد، وطبقت إجازة والدية مدفوعة الأجر للآباء. وحظرت جمهورية الصومال الفيدرالية التمييز في التوظيف بناءً على العمر، ورفعت القيود والعوائق طويلة الأمد على عمل المرأة ليلاً وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، وطبقت إجازة والدية مدفوعة الأجر للآباء. وتضمن قانون الحماية الاجتماعية في عُمان نقل مسؤولية صرف مدفوعات إجازة الوضع إلى الحكومة، وفرض معايير أهلية متساوية لاستحقاقات البقاء للأزواج، مع صرف المدفوعات على أقساط، وحساب فترات رعاية الأطفال ضمن احتساب مزايا المعاش التقاعدي وحقق الأردن تقدماً في مجال ريادة الأعمال من خلال وضع حصة بنسبة 20% للنساء في مجالس إدارة الشركات، وفي مجال العمل من خلال اعتماد ترتيبات العمل المرنة، وفي مجال الودية من خلال توفير حماية للعاملات الحوامل من الفصل والتسريح من العمل. وفي جمهورية قبرغيز، ألغى قانون العمل لعام 2025 القيود والعوائق على عمل المرأة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، بما فيها التعدين والإنشاءات والصناعات التحويلية والزراعة والنقل والطاقة والمياه والوظائف الخطيرة، وفرض لأول مرة المساواة في الأجر عن العمل متساوي القيمة.

خريطة طريق للعمل والمضي قدماً

يقدم تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون الأدلة والشواهد التي تحتاجها الاقتصادات ليس لتقييم حالة الحقوق الاقتصادية للمرأة فحسب، بل أيضاً لتحديد المجالات التي يكون فيها التحرك أكثر إلحاحاً. ويجب على واضعي السياسات استكمال الإصلاحات القانونية الجارية وإلغاء القواعد التمييزية التي تحد من إمكانات المرأة. كما يجب بناء السياسات والمؤسسات والآليات اللازمة للوصول إلى العدالة والبرامج والخدمات وأنظمة البيانات التي تمكن النساء من المطالبة بهذه الحقوق في الحياة اليومية. ويجب تعزيز تنفيذ القوانين حتى يتم تحويل الوعود القانونية إلى حماية فعلية. ومن خلال الكشف عن الفجوات والاختلالات بين الأطر القانونية والأطر الداعمة والتصورات عن تنفيذ القوانين، يمكن أن يطرح تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون خيارات مدروسة بشأن أولويات الإصلاح وتصميم السياسات. إن سد هذه الفجوات هو ما يحول الالتزامات النظرية إلى فرص حقيقية للمرأة ومكاسب مشتركة للأسر والمجتمعات المحلية والاقتصادات.

الملحق ES.A الدرجات الواردة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026

الجدول ES.A.1 الدرجات الواردة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026

50.00–25.01 ▲ 75.00–50.01 ■ 100.00–75.01 ●
25.00–0.00 ◆ — غير متاح

الاقتصاد	مؤشر الأطر القانونية في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026	مؤشر الأطر الداعمة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026	مؤشر تصورات تنفيذ القوانين في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026
إسبانيا	97.93 ●	87.75 ●	86.32 ●
كرواتيا	94.40 ●	66.08 ■	84.97 ●
سلوفينيا	94.38 ●	72.85 ■	87.41 ●
فرنسا	92.93 ●	90.18 ●	80.94 ●
إيطاليا	92.93 ●	77.93 ●	67.30 ■
أيرلندا	92.10 ●	85.68 ●	78.87 ●
أستراليا	91.88 ●	78.68 ●	82.22 ●
اليونان	91.25 ●	65.47 ■	74.33 ■
ليتوانيا	91.20 ●	61.05 ■	77.24 ●
بلجيكا	91.05 ●	81.63 ●	83.70 ●
البرتغال	91.05 ●	73.50 ■	71.93 ■
النمسا	90.88 ●	76.53 ●	78.24 ●
رومانيا	90.70 ●	60.00 ■	78.46 ●
نيوزيلندا	90.00 ●	73.18 ■	—
لكسمبورغ	89.18 ●	76.38 ●	68.21 ■
المملكة المتحدة	88.98 ●	80.18 ●	69.02 ■
كوسوفو	88.75 ●	50.18 ■	55.94 ■
بلغاريا	88.65 ●	63.18 ■	67.62 ■
بيرو	88.65 ●	71.18 ■	59.82 ■
إكوادور	88.63 ●	65.13 ■	68.28 ■
قبرص	88.35 ●	58.73 ■	75.48 ●
الدانمرك	88.35 ●	64.33 ■	88.61 ●
مالطا	88.35 ●	62.30 ■	—
النرويج	88.13 ●	75.65 ●	75.63 ●

(يتبع الجدول في الصفحة التالية)

الجدول ES.A.1 الدرجات الواردة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026 (يتبع)

الاقتصاد	مؤشر الأطر القانونية في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026	مؤشر الأطر الداعمة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026	مؤشر تصورات تنفيذ القوانين في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون عام 2026
كندا	87.93	92.93	73.39
الولايات المتحدة	87.58	69.93	68.13
فنلندا	87.50	71.05	81.20
السويد	87.30	80.50	84.37
الجمهورية السلوفاكية	86.73	55.68	—
فييتنام	86.73	56.83	66.61
الجمهورية التشيكية	86.60	70.75	76.51
إستونيا	86.28	62.30	79.53
أيسلندا	86.05	67.70	77.17
هولندا	86.05	67.38	69.79
مولدوفا	85.80	65.63	64.66
جمهورية كوريا	85.63	76.25	—
ألمانيا	85.43	83.18	78.13
كوستاريكا	84.78	60.95	66.64
الجبل الأسود	84.63	55.75	—
هنغاريا	84.18	58.08	72.82
سويسرا	83.55	72.80	69.51
مقدونيا الشمالية	83.53	56.68	59.56
بولندا	83.33	65.43	74.89
أوروغواي	82.93	65.63	69.66
المكسيك	82.55	67.68	54.20
لاتفيا	82.30	62.93	75.63
موريشيوس	82.30	41.60	58.93
أوزبكستان	82.10	59.08	57.20
البرازيل	82.03	74.93	64.69
صربيا	81.88	61.10	61.14
تركيا	81.18	57.50	54.58
كولومبيا	81.05	72.50	62.89
اليابان	80.83	76.58	67.98

(يتبع الجدول في الصفحة التالية)

الجدول ES.A.1 الدرجات الواردة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026 (يتبع)

الاقتصاد	مؤشر الأطر القانونية في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026	مؤشر الأطر الداعمة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026	مؤشر تصورات تنفيذ القوانين في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026
الأرجنتين	80.78	50.30	66.71
أوكرانيا	80.63	58.80	74.92
إسرائيل	80.33	48.93	67.19
باراغواي	80.20	51.55	53.86
بورتو ريكو (الولايات المتحدة)	79.97	54.25	65.06
تشيلي	79.80	79.93	65.40
تايبوان، الصين	79.80	84.10	66.13
جمهورية قبرغيز	79.60	58.65	63.50
توغو	79.33	31.95	64.54
سان مارينو	78.55	35.85	76.15
السلفادور	78.45	55.38	60.85
كوت ديفوار	78.25	32.92	65.65
ألبانيا	78.10	60.68	62.60
البوسنة والهرسك	77.65	50.80	65.20
الجمهورية الدومينيكية	76.83	61.43	58.19
جورجيا	76.68	53.80	61.31
زامبيا	76.68	49.20	58.76
جنوب أفريقيا	76.35	62.00	61.19
بوليفيا	76.30	47.50	54.76
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين	76.05	59.05	62.87
منغوليا	76.05	47.93	56.27
بنما	75.33	50.05	57.25
كابو فيردي	75.03	46.55	59.14
أرمينيا	75.00	44.83	60.16
جمهورية فنزويلا البوليفارية	74.80	26.33	51.51
غابون	74.08	22.70	51.88
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	73.03	47.33	47.87
كازاخستان	73.00	57.43	—

(يتبع الجدول في الصفحة التالية)

الجدول ES.A.1 الدرجات الواردة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026 (يتبع)

الاقتصاد	مؤشر الأطر القانونية في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026	مؤشر الأطر الداعمة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026	مؤشر تصورات تنفيذ القوانين في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون عام 2026
غرينادا	72.72	35.42	62.82
غيانا	72.72	38.92	61.55
الفلبين	72.53	77.43	53.97
الاتحاد الروسي	72.30	53.58	59.84
أذربيجان	72.18	47.58	59.12
سيراليون	71.88	43.13	51.03
أنغولا	71.60	35.00	55.08
رواندا	71.47	70.47	56.46
سورينام	71.22	25.83	45.77
هندوراس	71.13	34.67	52.30
بيلاروس	70.43	58.75	65.52
ناميبيا	70.28	35.83	54.27
طاجيكستان	70.22	44.30	54.37
نيكاراغوا	70.03	31.43	59.23
الصين	70.00	69.30	62.64
سيشل	69.58	29.38	58.86
تايلند	69.40	32.92	53.38
كينيا	68.75	48.68	54.28
موزامبيق	68.55	39.17	50.93
تيمور - ليشتي	68.20	31.68	40.69
ساو تومي وبرينسيبي	67.93	20.63	48.36
بنن	67.60	41.13	48.56
بورкина فاسو	67.40	44.20	46.91
ترينيداد وتوباغو	66.88	48.75	37.27
تنزانيا	66.85	32.92	47.56
غانا	66.72	50.93	50.46
ليسوتو	66.72	31.88	44.22
سنغافورة	66.68	70.10	62.61
بربادوس	66.10	31.68	62.90

(يتبع الجدول في الصفحة التالية)

الجدول ES.A.1 الدرجات الواردة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026 (يتبع)

الاقتصاد	مؤشر الأطر القانونية في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026	مؤشر الأطر الداعمة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026	مؤشر تصورات تنفيذ القوانين في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026
مدغشقر	64.93 ■	27.30 ▲	51.80 ■
جزر البهاما	64.88 ■	23.13 ◆	46.30 ▲
سانت لوسيا	64.83 ■	28.33 ▲	52.16 ■
بليز	64.15 ■	53.88 ■	—
أوغندا	64.13 ■	55.93 ■	42.27 ▲
فيجي	63.75 ■	41.43 ▲	32.34 ▲
غواتيمالا	63.13 ■	45.88 ▲	50.57 ■
كمبوديا	62.73 ■	55.75 ■	41.17 ▲
ملاوي	62.48 ■	19.18 ◆	46.91 ▲
زيمبابوي	62.30 ■	47.60 ▲	46.41 ▲
جنوب السودان	62.10 ■	19.05 ◆	38.29 ▲
غينيا	61.88 ■	36.33 ▲	46.88 ▲
جامايكا	61.85 ■	46.25 ▲	51.34 ■
المغرب	60.95 ■	49.38 ▲	52.34 ■
سانت كيتس ونيفس	60.45 ■	37.50 ▲	47.78 ▲
جمهورية الكونغو الديمقراطية	59.50 ■	35.85 ▲	39.03 ▲
دومينيكا	59.03 ■	30.83 ▲	46.53 ▲
ليبيريا	58.95 ■	28.43 ▲	37.37 ▲
سانت فنسنت وجزر غرينادين	58.58 ■	24.18 ◆	36.10 ▲
الهند	57.93 ■	54.75 ■	43.17 ▲
نيبال	57.93 ■	44.68 ▲	40.01 ▲
غامبيا	57.50 ■	30.05 ▲	32.50 ▲
إثيوبيا	57.20 ■	33.00 ▲	52.31 ■
المملكة العربية السعودية	56.23 ■	71.95 ■	50.68 ■
إندونيسيا	56.20 ■	56.68 ■	45.33 ▲
أنغيوا وبربودا	56.03 ■	33.75 ▲	50.80 ■
كيريباتي	55.90 ■	26.65 ▲	37.17 ▲
جيبوتي	55.33 ■	31.33 ▲	52.42 ■
ساموا	54.28 ■	32.92 ▲	—

(يتبع الجدول في الصفحة التالية)

الجدول ES.A.1 الدرجات الواردة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026 (يتبع)

الاقتصاد	مؤشر الأطر القانونية في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026	مؤشر الأطر الداعمة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026	مؤشر تصورات تنفيذ القوانين في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون عام 2026
بوتان	53.60 ■	32.17 ▲	48.15 ▲
الإمارات العربية المتحدة	53.58 ■	36.83 ▲	—
ميانمار	53.55 ■	10.83 ◆	39.72 ▲
جمهورية أفريقيا الوسطى	53.48 ■	21.68 ◆	41.74 ▲
السنغال	52.90 ■	26.55 ▲	44.85 ▲
بوروندي	52.68 ■	25.43 ▲	36.07 ▲
الأردن	52.50 ■	68.55 ■	40.22 ▲
هايتي	51.73 ■	30.00 ▲	36.02 ▲
جزر مارشال	51.48 ■	30.20 ▲	37.43 ▲
تشاد	51.40 ■	25.50 ▲	45.27 ▲
بوتسوانا	51.10 ■	19.68 ◆	45.74 ▲
نيجيريا	51.10 ■	49.00 ▲	34.33 ▲
ملديف	50.80 ■	34.00 ▲	44.54 ▲
مالي	50.33 ■	31.68 ▲	41.65 ▲
إريتريا	50.28 ■	10.00 ◆	34.22 ▲
جمهورية الكونغو	50.23 ■	21.68 ◆	42.61 ▲
ماليزيا	49.60 ▲	50.55 ■	43.35 ▲
غينيا الاستوائية	49.15 ▲	26.75 ▲	42.49 ▲
غينيا-بيساو	48.75 ▲	22.10 ◆	21.25 ◆
جمهورية مصر العربية	48.50 ▲	48.13 ▲	41.82 ▲
سري لانكا	47.78 ▲	38.88 ▲	38.22 ▲
بابوا غينيا الجديدة	47.50 ▲	29.35 ▲	31.08 ▲
لبنان	46.78 ▲	26.38 ▲	36.79 ▲
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	46.68 ▲	24.43 ◆	34.61 ▲
باكستان	46.68 ▲	50.68 ■	27.35 ▲
جزر سليمان	46.53 ▲	31.38 ▲	21.37 ◆
تونس	46.38 ▲	38.67 ▲	37.05 ▲
الجزائر	45.53 ▲	22.08 ◆	47.31 ▲
فانواتو	45.48 ▲	23.75 ◆	40.06 ▲

(يتبع الجدول في الصفحة التالية)

الجدول ES.A.1 الدرجات الواردة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026 (يتبع)

الاقتصاد	مؤشر الأطر القانونية في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026	مؤشر الأطر الداعمة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026	مؤشر تصورات تنفيذ القوانين في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2026
الكاميرون	44.48 ▲	30.83 ▲	34.01 ▲
بالاو	43.75 ▲	12.50 ◆	28.42 ▲
البحرين	43.15 ▲	39.30 ▲	40.82 ▲
تونغا	39.80 ▲	27.50 ▲	22.99 ◆
العراق	39.17 ▲	28.83 ▲	28.92 ▲
بروناي دار السلام	38.58 ▲	27.45 ▲	29.90 ▲
جمهورية الصومال الفيدرالية	38.33 ▲	20.43 ◆	25.23 ▲
النيجر	38.08 ▲	19.18 ◆	31.33 ▲
عمان	36.67 ▲	41.88 ▲	—
ليبيا	35.83 ▲	25.50 ▲	33.75 ▲
إسواتيني	35.35 ▲	31.83 ▲	24.85 ◆
بنغلاديش	34.38 ▲	34.73 ▲	27.92 ▲
جزر القمر	34.38 ▲	15.43 ◆	34.69 ▲
الجمهورية العربية السورية	34.15 ▲	20.83 ◆	24.45 ◆
موريتانيا	33.50 ▲	31.45 ▲	36.48 ▲
الكويت	27.20 ▲	21.25 ◆	—
قطر	26.28 ▲	29.58 ▲	25.73 ▲
جمهورية إيران الإسلامية	26.25 ▲	22.50 ◆	24.84 ◆
السودان	24.75 ◆	11.25 ◆	23.33 ◆
الضفة الغربية وقطاع غزة	22.83 ◆	25.43 ▲	—
الجمهورية اليمنية	19.10 ◆	14.25 ◆	22.73 ◆
أفغانستان	5.00 ◆	3.00 ◆	13.23 ◆

المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (2026)، البنك الدولي، <https://wbl.worldbank.org/en/wbl-data>.

تشير الرموز الملونة المستخدمة في الجدول أدناه إلى أن الدرجات تقع ضمن النطاقات التالية: تشير "—" إلى أن درجة مؤشر تصورات تنفيذ القوانين في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون غير متوفرة نتيجة لعدد غير كافٍ من الأجوبة. ودرجات مؤشر تصورات تنفيذ القوانين مدرجة لنحو 178 اقتصاداً في المجلد تتوفر عنها بيانات. ويتم تصنيف الاقتصادات بناءً على درجات مؤشر أطرها القانونية، وتُدرج الاقتصادات التي حصلت على درجات متساوية في هذا المؤشر بترتيب أبجدي. تتاح حزمة إعادة نسخ لمكونات بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026 في مستودع البحوث القابلة لإعادة النسخ التابع للبنك الدولي من خلال الرابط التالي: <https://reproducibility.worldbank.org/catalog/460>.

ملاحظة

1. نظراً لعدم وجود تحديث لتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2025، تمت إعادة حساب بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024 كما نُشرت بموجب المنهجية المعدلة الخاصة بنسخة تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 لتقييم التحسن منذ 1 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

المراجع

- Arvanitis, Stavros E., Evangelos G. Varouchas, and George M. Agiomirgianakis. 2022. "Does Board Gender Diversity Really Improve Firm Performance? Evidence from Greek Listed Firms." *Journal of Risk and Financial Management* 15 (7): 306.
- Cuberes, David, and Marc Teignier. 2016. "Aggregate Effects of Gender Gaps in the Labor Market: A Quantitative Estimate." *Journal of Human Capital* 10 (1): 1–32.
- Fernando, Guy D., Shalini Sarin Jain, and Arindam Tripathy. 2020. "This Cloud Has a Silver Lining: Gender Diversity, Managerial Ability, and Firm Performance." *Journal of Business Research* 117 (September): 484–96.
- Fiuratti, Federico, Steven Pennings, and Jesica Torres. 2024. "How Large Are the Economic Dividends from Closing Gender Employment Gaps in the Middle East and North Africa?" Policy Research Working Paper 10706, World Bank.
- Goldberg, Pinelopi K., Charles T. L. Gottlieb, Somik Lall, Meet Mehta, Michael Peters, and Aishwarya Lakshmi Ratan. 2025. "The Global Gender Distortions Index (GGDI)." NBER Working Paper 34142, National Bureau of Economic Research.
- Hsieh, Chang-Tai, Erik Hurst, Charles I. Jones, and Peter J. Klenow. 2019. "The Allocation of Talent and U.S. Economic Growth." *Econometrica* 87 (5): 1439–74.
- Ostry, Jonathan D., Jorge A. Alvarez, Raphael A. Espinoza, and Chris Papageorgiou. 2018. "Economic Gains from Gender Inclusion: New Mechanisms, New Evidence." IMF Staff Discussion Note 18/06, International Monetary Fund.
- Pennings, Steven. 2022. "A Gender Employment Gap Index (GEGI): A Simple Measure of the Economic Gains from Closing Gender Employment Gaps, with an Application to the Pacific Islands." Policy Research Working Paper 9942, World Bank.
- World Bank. 2026. *Women, Business and the Law: Methodology Handbook*. World Bank.

المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026 هو الإصدار الحادي عشر في سلسلة من الدراسات السنوية التي تقيس القوانين والسياسات التي تؤثر على الفرص الاقتصادية للمرأة في 190 اقتصاداً.

يقدم إصدار عام 2026 نسخة محدثة من مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0، وهو إطار جديد يقيم ثلاث ركائز تغطي الأبعاد القانونية والفعلية للمساواة بين الجنسين: الأطر القانونية، والأطر الداعمة، والتصورات عن تنفيذ هذه القوانين.

يُحدّث تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون مؤشره المكون من عشرة موضوعات تتمحور حول حياة المرأة العاملة: السلامة، والتنقل، والعمل، والأجور، والزواج، والوالدية، ورعاية الطفل وريادة الأعمال، والأصول، والمعاش التقاعدي. ويشتمل هذا الإصدار أيضاً على تحديثات منهجية مهمة، بما في ذلك اعتماد نهج جديد للاحتساب الجزئي للدرجات ومراجعات للعديد من الأسئلة في مختلف الموضوعات.

من خلال دراسة القوانين التي تؤثر على القرارات الاقتصادية التي تتخذها المرأة طوال حياتها، والأطر الداعمة لتنفيذ تلك القوانين، وتصورات الخبراء عن تنفيذ هذه القوانين، يواصل تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون جمع أدلة جديدة على العلاقة بالغة الأهمية بين المساواة القانونية بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة. جدير بالاعتبار أن البيانات الواردة في التقرير تغطي حتى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2025.



مستودع البحوث القابلة لإعادة النسخ

<https://reproducibility.worldbank.org>

حزمة إعادة نسخ هذا التقرير متاحة في مستودع البحوث القابلة لإعادة النسخ من خلال الرابط التالي:
المستودع متاح على الرابط: <https://reproducibility.worldbank.org/catalog/459>



قم بمسح الرمز للاطلاع على
جميع العناوين في هذه السلسلة.

SKU 33905